

قرار

رئيس مجلس الدولة

رقم (٦٥٦) لسنة ٢٠٢٢

بإنشاء وإعادة توزيع اختصاصات بعض المحاكم الإدارية بالقاهرة والمحافظات الأخرى

رئيس مجلس الدولة

بعد الاطلاع على قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠٢٢

وعلى اللائحة الداخلية لمجلس الدولة الصادرة بقرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة رقم ١ لسنة ٢٠١١

وعلى قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٧١٥ لسنة ٢٠٢١ بإعادة توزيع اختصاصات المحاكم الإدارية

وبناء على ما عرضه السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس شئون المحاكم الإدارية والتأديبية.

قرار  
( المادة الأولى )

إنشاء وإعادة توزيع اختصاصات المحاكم الإدارية الآتية:

(أولاً): المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ومقرها، ومقرها امتداد شارع رمسيس - العباسية - محافظة القاهرة:

١- تختص هذه المحكمة بنظر المنازعات المنصوص عليها في المادة ( ١٤ ) من قانون مجلس الدولة المشار إليه، والخاصة برئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، وأجهزة الدولة الداخلية، والخارجية، وشئون المجالس النيابية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والهيئات العامة التابعة لهذه الوزارات.

٢- استثناء من قواعد الاختصاص المحلي تختص هذه المحكمة دون غيرها بالنظر في المنازعات التالية:  
- كفاءة المنازعات الخاصة بطلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالولاية والنقل والندب والإعارة وتقرير الكفالية والإحالة إلى الاحتياط والإحالة إلى المعاش وإنهاء الخدمة الخاصة بمضابط الشرطة، التي تدخل ملامحهم في اختصاص المحاكم الإدارية.  
- كفاءة المنازعات الخاصة بموظفي المجالس القومية والهيئات المستقلة التي تدخل ملامحهم في اختصاص المحاكم الإدارية.

# مجلس الدولة

مكتب الرئيس

(ثانياً): المحكمة الإدارية لوزارة العدل وملحقاتها، ومقرها امتداد شارع رمسيس - العباسية - محافظة القاهرة:

١- تنشأ هذه المحكمة وتختص بنظر المنازعات المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة المشار إليه، وخاصة بوزارات العدل، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والتنمية المحلية، والطيران المدني، والتعاون الدولي، والشباب والرياضة، والجهات المركزي للمحاسبة، والجهات المركزي للتنظيم والإدارة، والهيئات العامة التابعة لهذه الوزارات.

٢- استثناء من ذلك الاختصاص المحلي، تختص هذه المحكمة دون غيرها بنظر المنازعات التالية:-  
- كافة المنازعات الخاصة بموظفي وزارة العدل والهيئات والهيئات القضائية التي تدخل منازعاتهم في اختصاص المحاكم الإدارية.  
- كافة المنازعات الخاصة بطلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية الخاصة بالمسؤوليات المركزية للتنظيم في الوظائف العامة بواسطة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، عدا ما تختص به المحكمة الإدارية للدفاع وملحقاتها.  
- كافة المنازعات المتعلقة بطلبات إلغاء قرارات الإدارية النهائية الخاصة بالتميين في المناوبات.

(ثالثاً): المحكمة الإدارية لمحافظة المنوفية، ومقرها مبنى مجلس الدولة بمدينة شبين القوم - محافظة المنوفية:

(الدائرة الأولى - موضوع)

تختص هذه الدائرة بنظر المنازعات الخاصة بطلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتميين والترقية والنقل والندب والإعارة وتقدير الكفاية وإنهاء الخدمة والإحالة إلى المعاش، وضم عدد الخدمة والمنازعات الخاصة بتكاليف العلاج على نفقة الدولة، والمعاشات والتسويات للعاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل إبعاده والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ (الملغى) و٨١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية والعاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، والمنصوص عليهم في البند الأول من المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة المشار إليه، وطلبات التعويض المترتبة بها، والمنازعات الواردة في البند الثالث من المادة (١٤) لنفقة الذكر، وكذا كافة المنازعات التي تخرج عن اختصاص الدائرة الثانية من اختصاص المحكمة، وذلك في نطاق محافظة المنوفية، عدا ما يدخل في اختصاص المحاكم الإدارية الأخرى.

(الدائرة الثانية - بدلات)

تنشأ هذه الدائرة وتختص بنظر المنازعات الخاصة بالترقيات والملاوات والتكافآت والمواظز والبدلات الوظيفية ورصيد الإجازات للعاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل إبعاده والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ (الملغى) و٨١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية والعاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، والمنصوص عليهم في البند الأول من المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة المشار إليه، وطلبات التعويض المترتبة بها، وذلك في نطاق محافظة المنوفية، عدا ما يدخل في اختصاص المحاكم الإدارية الأخرى.